ورقة تحليلية

سبتمبر 2024

مركز سقطرى
للدراسات الإنسانية والاستراتيجية
Socotra Center
for Humanities and Strategic Studies

انعكاسات خفض التصعيد الاقتصادي على مسارات الحرب والسلام في اليمن

info@socotra-chss.org

@socotracenterl

مؤسسة بحثية ومعقل للبحث العلمي والتحليل الاستراتيجي، تهدف إلى تعزيز فهم أعمق للقضايا الإنسانية و الاستراتيجية التي تؤثر على المجتمعات المحلية والإقليمية، من خلال دراساتة وأبحاثة، يسعى المركز إلى تقديم حلول مبتكرة للتحديات الراهنة والمستقبلية مع التركيز على التنمية المستدامة والسلام والأمن في اليمن.

مقدمة

شهدت الفترة منذ أكتوبر **2022**م وحتى الآن تصاعدا في الصراع الاقتصادي بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين، بلغت ذروته مع قرار البنك المركزي اليمني في عدن إلغاء تصاريح عمل ستة من البنوك التي لم تنفذ قراره السابق بنقل مقراتها الرئيسية إلى عدن، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر على نحو كبير، وفي ضوء مساعي بذلتها السعودية أعلن مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، «هانس غروندبرغ»، يوم الثلاثاء الموافق **23** يوليو (**2024**)، عن اتفاق بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي يتضمن إجراءات لخفض التصعيد بشأن القطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية، بما في ذلك الاتفاق على إلغاء القرارات الأخيرة للبنك المركزي في عدن بشأن البنوك الستة، و»استئناف طيران اليمنية للرحلات بين صنعاء والأردن وزيادة عدد رحلاتها إلى ثلاث يومياً، بالإضافة إلى تسيير رحلات يومية إلى القاهرة والهند حسب الحاجة»، وبحسب بيان المبعوث الأممي «سيتم عقد اجتماعات لمعالجة التحديات ومناقشة كافة القضايا الاقتصادية والإنسانية بناءً على خارطة الطريق»، مؤكداً «طلب الطرفان دعم الأمم المتحدة في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه»

فيما لقي ذلك البيان رفضا واسعا من قبل أنصار السلطة الشرعية وقطاع واسع من المواطنين، الذين كانوا يتطلعون الى أن تساهم قرارات البنك الأخيرة ومواقف الحكومة الحازمة في تقويض قوة الحوثيين وإضعافهم، ويرون بأن إلغاء قرارات البنك مثل نصرا للحوثيين وانتكاسة حقيقية للسلطة الشرعية، وفي المقابل لقي البيان ترحيبا من قبل الحكومة الشرعية، والسعودية ومصر والإمارات ومجلس التعاون الخليجي وتركيا، فما هي انعكاسات هذا الاتفاق والمتضمن تدابير التهدئة وخفض التصعيد الاقتصادي على مسارات الحرب والسلام في اليمن؟.

- في مقدمتها إلغاء قرارات البنك المركزي.. مكتب المبعوث يعلن عن اتفاق لخفض التصعيد بين الحكومة والحوثيين، المصدراولاين، على الرابط:
https://almasdaronline.com/articles/298853

خلفية عامة:

تمتلك الأدوات الاقتصادية حضورا وازنا في الصراعات التي تشهدها اليمن في التأريخ المعاصر، بما في ذلك الصراع الحالي، وخلافا لما كان متوقعا، فقد شهدت الهدنة الإنسانية التي تمَّ التوافق عليها في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، وجرى تمديدها والعمل بها بطريقة غير رسمية تصاعدا في الاشتباك الاقتصادي بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي.

فقد هاجم الحوثيون سفن نقل النفط في موانـي التصدير بمحافظتي حضرموت وشبوة في أكتوبر ٢٠٢٤، وتمكنوا من منع الحكومة الشرعية من تصدير النفط، ورفضوا شراء الغاز من مأرب، وشنُّوا منذ ذلك التأريخ حربًا اقتصادية موجعة أفقدت الحكومة الشرعية الكثير مِن الموارد المالية، وعمقت الإجراءات العقابية المتبادلة بين الطرفين انقسام كل من: العملة والمؤسسات النقدية والمالية، ووصل الأمر الى إعلان الحوثيين في نهاية مارس ٢٠٢٤ سكِّ عملة معدنية مِن فئة (١٠٠ ريال) بدلا عن العملة الورقية المهترئة.

وقد رفض البنك المركزي في عدن قرار الحوثيين بهذا الشأن، واعتبر العملة المصدَّرة مزوَّرة وغير قانونية، وأنَّ سكَّ العملة يمثِّل تطوُّرًا خطيرًا وغير مقبول، وأصدر في مطلع أبريل ٢٠٢٤م قرارًا بنقل مراكز البنوك الرئيسة إلى العاصمة عدن، وحدَّد مهلة قدرها شهران مِن أجل إنجاز ذلك ، وبعد انقضاء المهلة المحددة اتَّخذ البنك المركزي اليمني في عدن القرار رقم (٣٠)، بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٤م، والذي قضى بوقف العمل وسحب تراخيص ستَّة بنوك لم تمتثل لقراراته بنقل مقرَّاتها الرئيسة إلى مدينة عدن؛ وهي: «بنك التضامن الإسلامي» و«بنك اليمن الكويت» وبنك «اليمن والبحرين الشامل» وبنك «الأمل للتمويل الأصغر» وبنك «الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي» أخيرا بنك «اليمن الدولي، ، كما أبلغ نظام الـ«سويفت» بوقف التعامل معها،

انظر: تداعيات التصعيد الاقتصادي في اليمن والسيناريوهات المستقبلية، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، متوفر على الرابط التالي:

https://n9.cl/yi1nq9

مصدر خاص للمصدر أونلاين: البنك المركزي يلغي تراخيص عدد من البنوك لعدم امتثالها لقرار نقل مقارها الرئيسية إلى عدن، المصدر أونلاين، في: 15/7/2024، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/298031

وبرز في الفترة نفسها خلافا بين الحكومة الشرعية والحوثيين بشأن العوائد المالية للخطوط الجوية اليمنية، وسط اتهامات من الجانبين باستغلال أرباح الشركة، فقد احتجز الحوثيون الطائرات في مطار صنعاء بعد نقلها لجانب من الحجاج، وعلى إثر ذلك أعلن وزير الأوقاف والإرشاد في الحكومة الشرعية احتجاز الحوثيين لـ ٤ طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية في مطار صنعاء، ومنع عودتها إلى مطار جدة لنقل الحجاج، وذلك في سياق الحرب التي تخوضها الجماعة للسيطرة على موارد «طيران اليمنية»، وجاءت الخطوة التصعيدية الحوثية بعد أيام من إعلان الخطوط الجوية اليمنية احتجاز الجماعة أكبر طائراتها في مطار صنعاء، وعدم السماح بالصرف من مبالغ حساباتها في العاصمة المختطفة صنعاء، والمقدرة بـ١٠٠ مليون دولار.

وقد صعَّد الحوثيون تجاه قرارات البنك المركزي في عدن؛ وقرَّر البنك المركزي في صنعاء وقف التعامل مع (١٢) بنكًا تعمل في مناطق نفوذ الحكومة الشرعية ، وهدَّد زعيم جماعة الحوثي، عبدالملك الحوثي، في خطاب ألقاه –في ٧ يوليو بضرب المصالح الاستراتيجية لدول الجوار» .

استدعى ارتفاع مستويات التصعيد، جهودا من قبل السعودية وتدخُّلاً مِن قبل مبعوث الأمين العام للأمم المتَّحدة إلى اليمن، حيث طالب بتأجيل تنفيذ هذه القرارات إلى نهاية شهر أغسطس القادم.

وخلافا لمطالب الشارع الذي كان يساند قرارات البنك المركزي في عدن أظهر مجلس القيادة الرئاسي، في اجتماع طارئ له عقده في ١٢ يوليو الجاري، موافقته المبدئية على الإنخراط في

- الحوثيون يحتجزون 4 طائرات في صنعاء ضمن حربهم الاقتصادية، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط:

https://n9.cl/341wk

صراع البنوك بين عدن وصنعاء يهدد بانهيار الهدنة في اليمن، الجزيرة نت، في: 15/7/ 2024 متوفر على الرابط التالي:

https://n9.cl/dfy0z

هدد السعودية بضرب المطارات والبنوك.. عبدالملك الحوثي يُشعل جدلًا وهكذا جاءت الردود، سي. إن. إن. عربية، في: 15/7/ 2024 متوفر على الرابط التالي:

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/07/08/hotuhi-threatens-saudi-striking-airports-banks

المفاوضات، مشترطًا وجود «جدول أعمال واضح لأيِّ حوار حول الملفِّ الاقتصادي، بما في ذلك استئناف تصدير النفط، وتوحيد العملة الوطنية، وإلغاء الإجراءات التعسُّفية بحقِّ القطاع المصرفي»، وأكَّد المجلس مُضيَّه في ردع الممارسات التعسُّفية لما اسماها «ميليشيا الحوثي الإرهابية»، مع انتهاج أقصى درجات المرونة والانفتاح على مناقشة أيِّ مقترحات. وفي خطوة لتهيئة الراي العام المتحفز لتنفيذ القرارات التي اتخذها البنك المركزي في عدن، وللتداعيات التي قد تحدثها على سلطة الحوثيين انتشر في وسائل الإعلام الخطاب الذي وجهه المبعوث الأممي إليه، والذي عبرَّ فيه عن قلقه إزاء تعليق تراخيص البنوك الستَّة، وما تبعه مِن تواصل مع نظام «سويفت»، الذي سيفضي إلى وقف وصول تلك البنوك إلى البنوك المراسلة ونظام «سويفت»؛ وحذَّر المبعوث الأممي في خطابه الموجه لمجلس القيادة الرئاسي مِن أنَّ قرارات البنك المركزي سوف توقع الضرر بالاقتصاد اليمني، وستفسد على اليمنيين البسطاء معايشهم في كلِّ أنحاد البلاد، وأنَّها قد تؤدِّي إلى خطر التصعيد الذي قد يتَّسع مداه إلى المجال العسكري، وحثَّ الحكومة الشرعية والبنك المركزي على تأجيل تنفيذ هذه القرارات، على الأقلِّ إلى نهاية شهر أغسطس المقبل، كما حضَّ على دعم البدء بحوار تحت رعاية الأمم المتَّحدة لمناقشة التطوُّرات الاقتصادية التي وقعت مؤخَّرًا في اليمن بهدف حلِّها، وقال: إنَّ مكتبه سيرسل إلى المتحاورين المعنيين ضمن الحكومة اليمنية، وكذلك ضمن البنك المركزي اليمني، تفاصيل أكثر حول هذا الحوار مع الحوثيين، بما فيها جدول الأعمال.

إجراءات تخفيض التصعيد الاقتصادي:

وفي ٢٣ يوليو (٢٠٢٤) أعلن مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، اليوم الثلاثاء، عن اتفاق لخفض التصعيد بين الحكومة الشرعية والحوثيين، بشأن القطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية.وينص اتفاق خفض التصعيد اليمني على إلغاء القرارات والإجراءات

مجلس القيادة الرئاسي يعقد اجتماعًا طارئًا لمناقشة تطورات الساحة الوطنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابع للشرعية، في: 15/7/ 2024، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sabanew.net/story/ar/114027

غروندبرغ يضغط لوقف تدابير المركزي اليمني خوفًا من عودة الحرب، صحيفة الشرق الأوسط، في: 15/7/ 2024، متوفر على الرابط التالي:

https://n9.cl/u0fvv6

الأخيرة ضد البنوك من الجانبين، والتوقف مستقبلاً عن أي قرارات أو إجراءات مماثلة، واستئناف طيران «الخطوط الجوية اليمنية» الرحلات بين صنعاء والأردن، وزيادة عدد رحلاتها من رحلة واحدة إلى ثلاث يومياً، وتسيير رحلات إلى القاهرة والهند يومياً، أو حسب الحاجة ويتضمن كذلك عقد اجتماعات لمعالجة التحديات الإدارية والفنية والمالية التي تواجهها شركة «الخطوط الجوية اليمنية، والبدء في عقد اجتماعات لمناقشة القضايا الاقتصادية والإنسانية كافّة بناء على خريطة الطريق .

وسريعا ما دخل اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي حيّز التنفيذ، فقد عاد نظام «السويفت» الدولي إلى البنوك الستة المعاقبة في صنعاء من البنك المركزي في عدن، وتم استئناف الرحلات من مطار صنعاء إلى مطار عمّان، فقد أعلنت مصادر إعلامية تابعة للحوثيين أن جمعية الاتصالات العالمية بين البنوك «سويفت» أخطرت البنوك اليمنية العاملة في مناطق سيطرة الجماعة عودت تفعيل الخدمة، وأعلنت شركة الخطوط الجوية اليمنية تشغيل ثلاث رحلات يومياً لخط (صنعاء– عمّان– صنعاء) ابتداء من يوم الخميس الموافق ٢٥ من يوليو، وأوضح الناطق الرسمي للخطوط الجوية اليمنية أن تشغيل هذه الرحلات يأتي بحسب الإتفاق بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي الذي أعلنه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لليمن هانس جروندبيرغ، وأضاف أن الشركة تتابع الحصول على التصاريح لتشغيل رحلات من صنعاء إلى القاهرة، ومومباي، عندما تحصل على جميع التصاريح اللازمة لذلك. مشيرًا إلى فتح منافذ البيع بجميع مكاتب الشركة ووكلائها المعتمدين على جميع درجات الإركاب من جميع مناطق اليمن دون استثناء. وبالفعل فقد أعلنت الخطوط الجوية اليمنية في صنعاء والخاضعة للحوثيين، فتح الرحلات الجوية المدنية إلى القاهرة والهند عبر مطار صنعاء الدولي ابتداءً من مساء اليوم الأحد الموافق ٢٨ يوليو الجاري، وحسب ما نشرته وكالة «سبأ» بنسختها الحوثية فإن الشركة قالت في بيان إنه تم جدولة تشغيل الرحلات من صنعاء إلى القاهرة والعودة بواقع

- اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي في اليمن يدخل مسار التنفيذ، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط:
https://n9.cl/4wfl5
- نفس المصدر.

رحلة يوميا فيما تم جدولة الرحلات من صنعاء الهند والعودة بواقع رحلتين في الأسبوع ، وأشارت مصادر قريبة من جماعة الحوثي انها تبحث عن وجهات جديد لرحلات اليمنية من صنعاء.

التأثير على مسارات السلام:

وفيما يتعلق بتأثير إجراءات خفض التصعيد على مسارات السلام والحرب يفيد تحليل السياق أن هذا التأثير يتراوح بشكل عام بين مسارين، يمهد أحدهما للوصول الى خارطة التسوية التي تم التوافق عليها بين السعودية والحوثيين وأحيط بها علما مجلس القيادة الرئاسي، ومسار آخر لا يتعدى الاحتواء اللحظي للتصعيد القائم، ويبقى الأمور مراوحة بين مسارات التهدئة وعودة الحرب، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

خطوة في طريق خارطة التسوية السياسية:

يشير هذا المسار إلى أن اتفاق إنهاء الأزمة المصرفية والنقل الجوي يمهد لبدء حوار اقتصادي للبت في الملفات المعقدة التي يدور حولها الصراع منذ نحو عامين، وأن إجراءات خفض التصعيد ستكون خطوة باتجاه المضي في خارطة التسوية السياسية، فهي ستخفف من الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الطرفان، وقد تسهم في بناء بعض الثقة فيما بينهما، كما أن الجهود التي تبذلها السعودية وعمان والمبعوث الأممي للتقريب بينهما حول القضايا الاقتصادية محل الخلاف قد تدعم المضي في هذا المسار.

ويبدو أن الحكومة الشرعية والحوثيين قد تفاهما بشكل غير مباشر حول كثير من المواضيع الاقتصادية، فقد أشارت مصادر حكومية أن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، تستعد لاستئناف تصدير النفط الخام خلال الفترة القريبة القادمة، بعد فترة توقف إجباري لنحو عامين، ويرجح أن وصول رئيس المجلس الرئاسي اليمني رشاد العليمي، مساء السبت ٢٧ يوليو، إلى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، قادماً من العاصمة السعودية الرياض،جاء في هذا السياق، وكشفت مصادر في الحكومة اليمنية أن استئناف تصدير النفط تم وفقاً للاتفاق

-«اليمنية» تعلن بدء تسيير رحلات إلى القاهرة والهند عبر مطار صنعاء ابتداءً من اليوم، المصدراولاين، على الرابط:
https://almasdaronline.com/articles/299147

الأخير بين الحكومة والحوثيين والذي يتضمن سماح الحوثيين للحكومة باستئناف تصدير الخام مقابل إنهاء التصعيد الاقتصادي من قبل الحكومة وإلغاء قرارات البنك المركزي المعترف به دولياً وإعادة الرحلات التجارية من مطار صنعاء إلى مطار عمان وفتح وجهات جديدة تتضمن القاهرة ونيودلهي. ووفقاً للمصادر نفسها، فإن الإتفاق الأخير ينص على أن تحصل الحكومة المعترف بها دولياً على عائدات النفط بالكامل خلال مدة ٦ أشهر قابلة للتمديد، على أن تتولى السعودية دفع فاتورة رواتب موظفي القطاع العام في مناطق الحوثيين وبما يعادل نصف حصة اليمن من عائدات النفط خلال نفس الفترة. .

هذا المسار يوجه الكثير من العقبات، ويأتي على رأسها تعنت الحوثيين، وسقف مطالبهم الذي يتم رفعه في مرة، والصعوبات التي يواجهها مجلس القيادة في تجاوز الاعتراضات التي أعلنتها مكونات سياسية واجتماعية في المحافظات التي تقع فيها آبار النفط، وخاصة حضرموت وبدرجة أقل شبوة، والتي أعلنت رفضها السماح بإعادة تصدير النفط وتقاسم عائداه مع الحوثيين، وفيما استمرت زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الى محافظة حضرموت نصف شهر، فقد باءت محاولة الاتفاق مع مؤتمر حضرموت الجامع وتحالف قبائل حضرموت حول إمكانية إعادة تصدير النفط بالفشل.

احتواء ومراوحة:

من المرجح أن تفضي إجراءات خفض التصعيد إلى مسار يبقي الأوضاع في محل مراوحة، وينطلق هذا المسار من أن السعودية تميل الى احتواء الحوثيين ريثما تتوافر عوامل دولية داعمة لإمكانية القيام بعمل عسكري حاسم، ومنها العودة المحتملة للرئيس الأمريكي السابق «ترامب» الى سدة الحكم.

وهو ما يعني أن هذا الإحتواء لحظي، فالرياض قد تناور، ولكنها في الأخير لن تقدم تسهيلات او تطلب من الحكومة الشرعية القيام بذلك بما يساعد الحوثيين على تجاوز الضغوط الاقتصادية والشعبية التي يعانون منها، ويندرج في ذلك دفع مرتبات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرة الحوثيين.

- الحكومة اليمنية تستعد لاستئناف تصدير النفط بعد نحو عامين من التوقف، العربي الجديد، على الرابط: https://n9.cl/y897rd

كما أن سلوك الحوثيين المتعنت كالعادة لا يساعد هو الآخر على المضي في مسار التسوية السياسية، فقد أساءوا التعامل مع إجراءات خفض التصعيد، وفرضوا سيطرتهم على الطائرات التي اختطفوها في مطار صنعاء إلى الآن، ويستخدمونها بطريقة منفردة في الرحلات بين صنعاء والعاصمة الأردنية عَمان دون السماح لها بالانتقال أو المبيت في مطار عدن، وعلى ذلك فان الجهود التي تبذلها الرياض في التعامل مع مطالب الحوثيين تندرج في سياسة الاحتواء دون ان تتعدى ذلك إلى تمكينهم من تجاوز التحديات والضغوط السياسية التي يواجهونها، وإن خفض التصعيد هو اجراء مرحلي يبقي الأوضاع باليمن في مرحلة مراوحة مع إمكانية اتجاهها نحو التوتر وعودة التصعيد وربما الحرب، وبين التهدئة التي تفرضها السياقات الداخلية والإقليمية والدولية.

مركز سقطرى
للدراسات الإنسانية والاستراتيجية
Socotra Center
for Humanities and Strategic Studies